

حذر مركز عدالة، في رسالة وجهها للسلطات الإسرائيلية، من أن المصادقة على مشروع قانون إغلاق ووقف عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" المتحدة، في البلاد والمناطق المحتلة ينتهك القانون والمواثيق الدولية، وكذلك يخالف التدابير المؤقتة التي أعلنتها محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية.

أرسل مركز عدالة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024 رسالة إلى المستشارة القضائية للحكومة والمستشارة القانونية للكنيست يوضح فيها اعتراضه على مشاريع القانون الكنيست في القراءتين الثانية والثالثة، التي تهدف إلى منع عمل وإغلاق الأونروا- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. من شأن مشاريع القواعد الأساسية والإنسانية المقدمة للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة- في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. وطالب عدالة المستشار القضاة للكنيست بالعمل من أجل سحب مشاريع القوانين المقترحة على الفور والتوقف عن المضي قدماً في محاولات تشريعها.

وكانت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست قد صادقت في السادس من تشرين الأول/أكتوبر 2024 على مشروع القانون، ومن المقرر أن يتم عرض هذان المقترح 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024. من الجدير بالذكر أن أعضاء الائتلاف الحكومي والمعارضة في إسرائيل يدعمون كلا المشروعين بغالبية قد تصل إلى 100 عضوًا

[اضغطي هنا لقراءة رسالة عدالة \[بالعبرية\] \(https://www.adalah.org/uploads/uploads/Letter_UNRWA_Bills_21102024.pdf\)](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Letter_UNRWA_Bills_21102024.pdf)

تقدم وكالة الأونروا، التي بدأت عملها في عام 1950، الخدمات الأساسية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين المسجلين في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الـ وتواجه الأونروا منذ فترة طويلة حملات تقودها مجموعات ومسؤولون إسرائيليون سعوا علناً إلى طردها من القدس المحتلة في الماضي. يتم الآن استخدام هجمات 7 طويلة الأمد من خلال مشاريع القوانين هذه التي تم اقتراحها في أعقاب مزاعم إسرائيل حول تورط موظفي الأونروا في غزة في هجمات حماس في 7 تشرين الأول المعلومات التي قدمتها إسرائيل إلى الأونروا بهذا الشأن إلى قرار الوكالة بإبقاء عقود الموظفين على الفور، لكن المشرعين الإسرائيليين يصرون الآن على ضرورة ابقاء وقف عمل الأونروا تمامًا.

حظر الأنشطة والتواجد في القدس الشرقية وتقييد المساعدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تسعى مشاريع القوانين إلى منع الأونروا من العمل داخل "المناطق السيادية" لإسرائيل، وتتص على أن الوكالة "لا يجوز لها إنشاء أي تمثيل، أو تقديم أي خدمات، أو الإسرائيلية. إذا تم إقرارها، فإنها ستؤدي إلى إغلاق المقر الرئيسي للأونروا في القدس المحتلة، وهو بمثابة المركز الإداري والتنظيمي لعملياتها في جميع أنحاء الأراضي سيؤدي إلى وقف جميع خدمات وأنشطة الوكالة في القدس الشرقية. وتقتصر مشاريع القوانين أيضًا على منع السلطات الإسرائيلية من التواصل أو التعامل مع الأونروا أو إضافة إلى ذلك، فإنها تنص على إنهاء الاتفاقية بين إسرائيل والأونروا، الموقعة في حزيران/يونيو 1967، التي سمحت وسهلت عمليات الوكالة والتنسيق مع سلطات إسرائيل بتسهيل "مهمة الأونروا قدر استطاعتها". وسيدخل القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من إقراره، بينما يصبح إنهاء الاتفاقية ساري المفعول على الفور.

وجاء في الرسالة، التي أرسلتها المديرية القانونية لمركز عدالة د. سهاد بشارة، إن أنشطة الأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتمد بشكل كبير على التنسيق مع جميع جوانب عملها. ويشمل هذا التنسيق إنشاء مقر العمليات، والحصول على التأشيرات وتصاريح الإقامة والعمل للموظفين، والتنسيق مع جيش الاحتلال بشأن المسد المساعدات الإنسانية في الأراضي المحتلة، وتسهيل دخول ونقل الأدوية والإمدادات الأساسية. وشدد عدالة على أن القانون المقترح من شأنه أن يعرض عمليات الفلسطينيين المحتلة للخطر الشديد، وسيسبب في عواقب كارثية على اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون هناك.

جانب بالغ الأهمية في سياق عمل الأونروا يتعلق بالحرب الدائرة على قطاع غزة، والتي عمّقت وما زالت تفاقم وتوسع الأزمة الإنسانية هناك. للأونروا دورا حاسمًا والمأوى للفلسطينيين في غزة. تقوم الوكالة حاليًا بإيواء العديد من النازحين داخليًا كما توفر الغذاء والخدمات الصحية الطارئة والدعم في العديد من المجالات الأساسية، الغذائي ونظام الطوارئ الصحية والمعدات الطبية والأدوية والوقود وغيرها.

وشدد عدالة على أن تقليص أنشطة الأونروا في غزة ينتهك الإجراءات المؤقتة التي أقرتها محكمة العدل الدولية في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل. في 26 كانون الثاني/يناير 2024، قررت المحكمة إقرارها بالأول بالإجراءات المؤقتة، والذي تضمن وجوب إسرائيل باتخاذ "تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الضرورية الصعبة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة". وفي 28 آذار/مارس 2024، قضت المحكمة أيضًا بأنه يجب على إسرائيل أن "تتخذ جميع التدابير اللازمة والفعالة، الأمم المتحدة، لضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الملحة على نطاق واسع من قبل جميع الأطراف المعنية دون عوائق". بناءً على ذلك، جاء

تتعارض مع قرارات محكمة العدل الدولية المذكورة أعلاه، ويمكن أيضاً اعتبار نتائجها انتهاكاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. إن وقف أنشطة الأساسية التي تقدمها الوكالة للاجئين، وخاصة في قطاع غزة، يمكن أن يشكل أيضاً جريمة حرب وفق اتفاقية روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية، والتي تجرم كوسيلة من وسائل الحرب.

كما جاء في الرسالة أن مشاريع القوانين هذه تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 (5)، التي تنص على أن تساعد جميع الدول؛ إضافة إلى ذلك، فإنها تتعارض مع المادة 104، التي تمنح الأمم المتحدة الأهلية القانونية اللازمة لأداء وظائفها، والمادة 105، التي تضمن تمتع الأمم المتحدة وممثليها لتنفيذ مهامهم ووظائفهم وكامل صلاحياتهم.

إدانات دولية لمشاريع القوانين

واجهت مشاريع القوانين المقترحة انتقادات واسعة النطاق من مختلف الجهات الدولية الفاعلة، بما في ذلك سفراء 123 دولة عضو في الأمم المتحدة، الذين أعربوا لتسريع القوانين. كما شدد المجلس الأوروبي على أن "الاستمرار في تنفيذ خطة عمل الأونروا هو أمر أساسي"، وأدان أي جهد لإلغاء اتفاقية عام 1967 بين إسرائيل على القيام بتفويضها. كما أصدر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن رسالة مشتركة، حذرا فيها من أن "تفعيل مثل هذه القيود من شأنه أن في هذه اللحظة الحرجة ويحرم عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية من الخدمات التعليمية والاجتماعية الأساسية".

تعقيب عدالة:

"في خضم الإبادة الجماعية المستمرة التي تمارسها إسرائيل في غزة وحملة التهجير القسري التي تشنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، تتخذ إسرائيل خط لملايين اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن المضي قدماً في مشاريع القوانين هذه يكشف عن استراتيجية إسرائيل المخططة مد بالفلسطينيين حتى الموت أو التهجير، مما يزيد من حدة الكارثة الإنسانية في غزة. لقد كانت الهجمات المستمرة على الأونروا نابعة من إنكار إسرائيل لحقوق الملاي؛ تصاعدت هذه الجهود خلال الحرب على غزة إلى مرحلة جديدة شديدة الخطر، تتضمن أهدافها استخدام التجويع كسلاح مميت. وعلى الرغم من أوامر الاعتقال المعاً الدولية ضد مسؤولين إسرائيليين بسبب أفعال ترقى إلى جرائم حرب، فإن هذه المبادرة لإغلاق الأونروا حظيت بدعم واسع النطاق بين المشرعين الإسرائيليين. بالتلا يتحرك بشكل حاسم لمنع سن وتنفيذ مثل هذه القوانين الخطيرة".

صورة: فلسطينيون يتجمعون لتلقي مساعدات غذائية في مدرسة تابعة للأونروا في مدينة رفح، 28 كانون الثاني 2024. تصوير: عبد ال

(<https://www.ngosource.org>)

NGOsource
Equivalency Determination on File